نظمي الجعبة*

استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة

تعرض هذه المقالة الهجمة التهويدية التي شهدتها مدينة القدس، وخصوصاً في الثلث الأخير من سنة ٢٠١٤، والتي تشكل خلفية مهمة لفهم المشروع الاستيطاني في المدينة ومحيطها، كي تبرهن أن تلك المشاريع ليست مستحدثة. فالاحتلال يعمل على تهويد المدينة بشكل شمولي، وضمن مخطط مسبق وضعته الأجهزة الإسرائيلية المتعددة، ومن ضمنها بلدية الاحتلال.

مقدمة

أثيرت في الآونة الأخيرة ضجة محلية وعربية ودولية بشأن الاستيطان الإسرائيلي في القدس ومحيطها، بحيث توحي هذه الضجة بأن هناك جديداً. لكن المراقب الدقيق لمخططات الاستيطان، سرعان ما يكتشف أن ما أُعلن أخيراً لم يكن سوى تنفيذ لمخططات سابقة كانت تنتظر الأوضاع الأكثر ملاءمة سواء في السياسة الداخلية الإسرائيلية، أو في الوضع الإقليمي أو العربي لتنفيذها، أو حتى إعلان تنفيذها.

لكن قبل الخوض في تفاصيل الإعلانات الأخيرة وعلاقتها بالصورة الشاملة للاستيطان في القدس، يجدر بنا التذكير بأن الاستيطان لا ينفصل عن باقي مكونات وأدوات الاحتلال الكولونيالي للقدس التي هي جزء من الأراضي الفلسطينية، ومحاولات إسرائيل حسم موضوع الأرض (ومن ضمنها الحدود) من طرف واحد، وذلك بما يتوافق ومصالح إسرائيل وتصوّرها للحل النهائي.

وبناء عليه، سنعرض بشكل سريع التطورات التي تجري في الواقع، والتي تشكل خلفية مهمة لفهم المشروع الاستيطاني في المدينة ومحيطها، لأن الاحتلال يعمل في حقيقة الأمر بشكل شمولي، وضمن مخطط مسبق وضعته الأجهزة الإسرائيلية المتعددة، ومن ضمنها بلدية الاحتلال.

* أستاذ التاريخ في جامعة بير زيت.

I ـ انفجار القدس: خلفيات

احتلت مدينة القدس حيزاً لا يستهان به من نشرات الأخبار، وخصوصاً بعد جريمة مقتل الطفل محمد أبو خضير (٢/٧/٢٠١٤)،[١] كما أن الأعمال النضالية بجميع أشكالها لم تتوقف في مختلف أنحاء المدينة على الرغم من تكثيف عمليات القمع المختلفة التي طالت أغلبية أحياء المدينة، ولا سيما الاعتقالات الواسعة الي لم ينجُ منها حتى الأطفال دون سن العاشرة.[٢] وقد تواصلت هذه الاعتقالات بوتيرة متصاعدة، بحيث لا يمضي يوم من دون شن حملات اعتقال واسعة، وخصوصاً تلك التي تطال النساء المرابطات في المسجد الأقصى والقادة الشباب وأهالي المناضلين.[٣] لكن على الرغم من ذلك كله، فإن الاحتلال، وحتى كتابة هذه الأسطر، لم يستطع السيطرة على القدس، مع أنه عقد لذلك سلسلة من الاجتماعات الأمنية والسياسية، واتخذ إجراءات تتعارض مع القوانين الدولية، بما فيها إطلاق النار الحي على المحتجين، كما أن أجهزة الإعلام الإسرائيلية لم تتوقف عن التركيز على تلك التطورات، كأن في الأمر مفاجأة، حتى إن أجهزة الأمن الإسرائيلية ناقشت اقتراحات تطبيق أشكال قمعية جديدة، بينما تعالت تهديدات قادة إسرائيل لأهالي القدس بإنزال العقاب الجماعي بحقهم. ومن هذه الإجراءات تسريع وتيرة هدم المنازل غير المرخصة، واعتقال ذوي رماة الحجارة من الأطفال، وهدم منازل منفّذي العمليات الفدائية في القدس، وسحب هويات المقدسيين وحرمانهم من حقهم الإنساني والطبيعي في العيش في مدينتهم ومدينة أجدادهم، وتشديد شروط المرور على المعابر الفاصلة بين القدس وباقي أنحاء الضفة الغربية، والتي يجتازها يومياً ١٠٠,٠٠٠ مقدسي تقريباً، بحيث أصبحت أكثر إذلالاً من ذي قبل، فضلاً عن هجمة ضرائبية شرسة اشتركت فيها دوائر وزارة المالية وأجهزة بلدية الاحتلال، وإطلاق يد شرطة السير للتنكيل بالمقادسة لأتفه الأسباب،[٤] ...إلخ.

وخلال الأعوام الأخيرة، كانت الأزمة السكنية قد تفاقمت بشكل لم يسبق له مثيل، إلى حد اضطر معه سكان المدينة إلى تقسيم شققهم السكنية لإيواء الأبناء الذين أصبحوا غير قادرين على دفع الإيجار المرتفع للشقق السكنية، أو حتى لعدم توفرها.

وعلاوة على ذلك، ازدادت معدلات الفقر في المدينة، وانضم المزيد من أبناء الطبقة الوسطى إلى مَن يعيشون تحت خط الفقر، والذين بلغت نسبة السكان الفلسطينيين منهم في القدس نحو ٧٨٪، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية لسنة ٢٠١٤.[٥] ومن الملاحظ أن مستوى الفقر بين الفلسطينيين في القدس اتخذ منحى تصاعدياً كما يتضح من تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.[٦]

وقد تزايد الضغط على المسجد الأقصى من جانب الائتلاف الحكومي الذي تسيطر عليه الأحزاب المتطرفة، لكن الجديد اليوم هو مجاهرة هذه الأحزاب، ومن خلفها الحكومة، بدعم "حق اليهود في الصلاة على جبل الهيكل"، وقد تمثل ذلك في المساعي الدائمة لفك الارتباط الفلسطيني بالحرم الشريف عبر تقييد الصلوات وتحديد أعمار المسموح لهم دخول المسجد، ولا سيما في أيام الجُمع والأعياد وفي شهر رمضان، وعدم السماح للمئات منهم بدخول الحرم الشريف، أو حتى الاقتراب منه، لفترات متوالية تمتد من ثلاثة أشهر إلى عام. كما بدأت إسرائيل ممارسة "سيادتها" فعلاً

على الموقع، واعتبار أن الأجزاء المسقوفة من المسجد فقط تخضع لإدارة الأوقاف الإسلامية، في حين أن بقية الساحات، والتي تشكل أكثر من ٨٠٪ من مساحة الحرم الشريف، هي "حدائق قومية" لا تخضع إدارتها للأوقاف الإسلامية، ويحق للشرطة الإسرائيلية السماح للزوار، وخصوصاً اليهود، بالدخول إليها. ومع أن إسرائيل لم تعلن مَن هي الجهة المسؤولة عن إدارتها، إلاّ إن الشرطة الإسرائيلية باتت تمارس السيطرة على تلك المساحة، وتعتبر نفسها الآمر الناهي في كل ما يتعلق بها. وبذلك أطلقت يد الحركات الاستيطانية، الممثلة أساساً في التيار القومي الديني، في تنظيم الزيارات اليومية للحرم القدسي الشريف، وتصعيد مطالبتها بالسماح لها بالصلاة فيه، وباتت أكثر جرأة في طرح ضرورة بناء الهيكل الثالث على أنقاض الحرم.

كما أصبحت زيارة الحرم الشريف من طرف رجال الدولة، ووزراء وأعضاء كنيست، طريقة سريعة لكسب الشعبية في إسرائيل، وللمزايدة السياسية الداخلية، فالأمر ليس له علاقة بالصلاة وبـ "حقوق دينية"، لأن العدد الأكبر من قادة هذا التيار علمانيون ولا يمارسون الطقوس الدينية.

هذه الممارسات كلها تستفز المصلين الفلسطينيين المرابطين في الحرم الشريف الذين يتصدون لذلك ببسالة. وقد أصبحت الاشتباكات في الحرم من المظاهر اليومية في القدس، مع ما يتخللها من ملاحقة للمصلين من طرف الشرطة الإسرائيلية، وإطلاق الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، وإطلاق النار والرصاص المطاطي داخل الجزء المغطى من المسجد، الأمر الذي زاد تأجيج الوضع واستفزاز المشاعر الدينية والوطنية، على اعتبار أن الحرم الشريف من آخر الحصون السياسية والدينية والرمزية الفلسطينية في القدس خاصة، وفي فلسطين عامة.

وسط هذه الأجواء كان انفجار القدس مسألة وقت، وهو ليس منفصلاً عمّا يجري في باقي أنحاء الضفة الغربية، ولا عن الحرب على غزة أيضاً.

على أي حال، فإن الاستيطان في القدس والمنطقة المحيطة بها، وفي الكتل الاستيطانية القريبة منها، هو تعبير واضح عن المخطط الاستراتيجي لما يسمى "القدس الكبرى"، والتي تتشكل من جنوبي بيت لحم (كتلة كفار عتسيون) إلى سلفيت في الشمال (كتلة أريئيل)، وإلى أريحا شرقاً (كتلة معاليه أدوميم).

II ـ الاستيطان: بين تنفيذ خطط قديمة والمساومات السياسية الداخلية والخارجية

جاءت موجة الاستيطان الأخيرة ضمن رؤية قديمة وُضعت قبل أكثر من عقد من الزمان، لكن تنفيذها يجري على مراحل تبعاً لتطور الأوضاع والحاجة والموارد المالية والتعقيدات والإجراءات البيروقراطية والتوازنات المحلية والإقليمية والدولية.

ولم يتوقف الاستيطان في جميع أنحاء الأراضي المحتلة خلال الأعوام الماضية خلافاً لبعض الإعلانات هنا وهناك، حتى في الأوقات التي تعهدت فيها إسرائيل أمام العالم بوقفه لفترات محددة، فبعد كل وقف شكلي، كان الاستيطان ينطلق ليعوض ما فاته، بل يتجاوزه في أغلب الأحيان. وهناك تركيزات استيطانية (كتل) تتوافق وخطط إسرائيل الاستراتيجية، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

أ ـ تفريغ الأغوار الفلسطينية والسفوح الشرقية المطلة عليها والحفاظ عليها كمناطق عسكرية (أمنية) فاصلة بين فلسطين والأردن، ويبلغ عرض هذا القطاع من ١٠ إلى ١٥ كم على امتداد الأغوار من بيسان شمالاً حتى عين جدي جنوباً على شاطئ البحر الميت، وبمساحة تزيد على ربع مساحة الضفة الغربية. كما تهدف الخطة الاستيطانية للأغوار إلى السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية والطبيعية لهذه المنطقة المعروفة بخصوبة أراضيها الزراعية الواسعة وبمصادر مياه نهر الأردن والبحر الميت.[٧] لقد فشل المشروع الاستيطاني في هذه المنطقة على الرغم من الاستثمارات الإسرائيلية الكثيفة فيها منذ نهاية ستينيات القرن العشرين، ولذلك يغلب الشكل العسكري على الوجود الإسرائيلي فيها. غير أن عملية تهجير الفلسطينيين من هذه المنطقة الواسعة مازالت مستمرة، بما في ذلك محاولات حثيثة لفك ارتباط السكان بالأغوار، وتدمير البنى التحتية كي لا يعود المهجرون إليها. وتعود جذور هذه السياسة إلى إيغال ألون الذي وضع خطته الشهيرة، في تموز / يوليو ١٩٦٧.[٨] وفي الآونة الأخيرة وُضعت الخطوط العريضة لخطة تقضي بتجميع العشائر البدوية المنتشرة في مضارب متباعدة على السفوح الشرقية، وخصوصاً في أرياف القدس، في بلدة بدوية واحدة بالقرب من أريحا، وذلك إمعاناً في السيطرة على أراضي الأغوار والسفوح الشرقية للجبال.[٩]

ب ـ تعزيز السيطرة على الكتل الاستيطانية الرئيسية، ولا سيما تلك المحاذية لخطوط الرابع من حزيران / يونيو، وتوسيعها، وبناء شبكة من الشوارع والطرق التي تسهّل أكثر التنقل بين المستعمرات، وبينها وبين الأراضي الواقعة داخل ما يسمى "الخط الأخضر". وتبدأ هذه الكتل في شمال الضفة الغربية بكتلة "ألفي منشيه"، وفي الوسط كتلة أريئيل، وفي الجنوب كتلة كفار عتسيون، وفي الشرق كتلة معاليه أدوميم.[١٠]

ولم يتوقف الاستيطان في هذه الكتل قط، وكان يجري مرة تحت مسمى "النمو الطبيعي"، ومرة أُخرى باسم حق اليهود في الاستيطان في "أرض إسرائيل" كافة. كما لم يتوقف توسيع هذه الكتل حتى خلال المفاوضات والإعلان الرسمي الإسرائيلي بشأن تجميد الاستيطان.[١١]

وعلى الرغم من الإدانات الدولية، فإن إسرائيل أطلقت لنفسها العنان فيما يتعلق بوضع التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية، وأكد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو "حق إسرائيل في البناء في القدس ومحيطها وفي الكتل الاستيطانية الكبرى التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في أي تسوية مستقبلية."[١٢] ويدافع كل من إليوت أبرامز وأوري سادوت في مقالة نُشرت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن نتنياهو على اعتبار أن معظم ما بُني في المستعمرات تمَّ في الكتل الاستيطانية، وأن "المعطيات" موجودة "في موقع المكتب المركزي للإحصاء في الشبكة، وهي في متناول كل قارئ، فبين ٢٥٣٤ وحدة سكنية بُنيت في ′يهودا والسامرة′ في ٢٠١٣، بُني ربعها في غفعات زئيف وبيتار ـ عيليت، وخُمسها في معاليه أدوميم وموديعين ـ عيليت."[١٣]

ويبدو أن هناك غض نظر دولياً عن هذه المستعمرات التي تقع إمّا في القدس، وإمّا في محيطها. كما أن السياسة الفلسطينية الرسمية المعلنة بشأن الاستعداد لمبادلة

الأراضي، على أساس شرط الكم والمثل، تشجع إسرائيل على المضي في مخطط التوسع الاستيطاني. وقد أفصح وزير الاتصالات الإسرائيلي يسرائيل كاتس (حزب الليكود) في مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ عن نيته العمل على إعداد قانون لتوسيع حدود مدينة القدس بما يسمح بضم كتل استيطانية كبرى هي: معاليه أدوميم (إلى الشرق من القدس)، وغفعات زئيف (شمالي غربي القدس)، ومستعمرتا كفار عتسيون وبيتار ـ عيليت المجاورتان لبيت لحم من الجنوب والغرب، كما وعد بإقامة مجلس خدمات مشتركة بين هذه الكتل وبين مدينة القدس حفاظاً على الاستقلالية البلدية لكل مستعمرة. وهذا الأمر إن تم، فإنه سيُلحق بإسرائيل أكبر كتلتين استيطانيتين قريبتين من القدس، وسيتم قلب تركيبة القدس الديموغرافية.

ج ـ تحويل المستعمرات المتناثرة والنقاط الاستيطانية "غير المرخصة" والمتربعة على قمم التلال إلى مستعمرات شبه عسكرية، أو معسكرات للجيش تضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الريف الفلسطيني. وبعض هذه المستعمرات ضخم مثل كريات أربع الواقعة على أراضي مدينة الخليل، ومستعمرة بيت إيل الواقعة إلى الشمال الشرقي من رام الله والبيرة، أمّا أغلبيتها فمستعمرات معزولة عن الكتل الاستيطانية، أو بعيدة عن خط الهدنة (الخط الأخضر). وتسعى الحكومة الإسرائيلية لإضفاء "الشرعية القانونية" على المستعمرات غير المرخصة، وهي تواجه بذلك مشاكل قانونية (استناداً إلى القانون الإسرائيلي)، فضلاً عن مشكلات أمنية. ويتمركز في هذه المستعمرات المستوطنون الأكثر عنصرية وعنفاً، الذين يعمدون بشكل مستمر إلى مهاجمة القرى الفلسطينية والاعتداء على الأملاك وتخريب المزروعات واقتلاع أشجار الزيتون.

III ـ الاستيطان في القدس: بين الجديد والقديم

إذاً، الجديد في الأمر ليس الاستيطان في القدس، فهو يجري ضمن المخططات المعروفة، ولا توجد مفاجآت ولا مستعمرات جديدة لا نعرف مخططاتها مسبقاً ومنذ أعوام طويلة، لكن الجديد هو ردة الفعل الدولية إزاء ما يجري في القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية من اعتداءات وإجراءات ضم وسيطرة إسرائيلية.

من الوضح أن الغرب الأوروبي، وإلى حد ما الأميركي، بلور اقتناعات راسخة بأن حل الدولتين، كمبدأ وبغض النظر عن التفاصيل، هو الحل الممكن الذي قد يطفئ أقدم بؤرة صراع مشتعلة في المنطقة تؤثر في مصالح الغرب ومصالح حلفائه.

كما أن المجتمع الدولي بات يفصح علناً، عن أن سياسة نتنياهو، ولا سيما الاستيطانية منها، ستؤدي إلى قتل فكرة الدولتين، الأمل المتبقي للغرب لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويمكن القول إن ردة الفعل هذه تجاوزت ردة الفعل التقليدية التي اعتدنا عليها في السابق.[١٤] ومن المفيد القول إن هناك إحساساً أوروبياً بصورة خاصة بأن مصالح هذه الدول في القدس أصبحت تحت المطرقة الإسرائيلية التي تضرب عليها بلا هوادة، وتقدم تفسيرات لم تعد تنطلي على أحد. كما من المفيد متابعة تطور الموقف الأوروبي خلال العامين الماضيين بمقاطعة البضائع المنتجة في المستعمرات، والتدقيق بعدم وصول الدعم الأوروبي لها، أو بعدم مشاركة هذه

المستعمرات في المشاريع المشتركة مع إسرائيل. وفي حقيقة الأمر، فإن الموقف الأميركي لا يختلف كثيرا، حتى لو اختبأ خلف الموقف الأوروبي.

بقي النظر إلى تصاعد الموقف الرسمي الفلسطيني، متسلحاً ببردة الفعل الدولية، وعدم وجود ما تخسره السلطة، إذ إن البوابات كلها مغلقة، ولا يوجد أي أفق سياسي يمكن انتظاره. كما أن وقاحة وصلف السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بجميع نواحي الحياة وبحرب غزة والقمع المتواصل في القدس، وفّرا قطاراً إضافياً تركبه السلطة الفلسطينية لزيادة الضغط على حكومة نتنياهو.[١٥]

ومن المفيد التذكير بأن المخطط الهيكلي لبلدية القدس المسمى ٢٠٢٠، والذي لم يُقَرّ رسمياً وتحوّل إلى مخطط هيكلي استرشادي، أي يجري تطبيقه بالأمر الواقع عبر لجان التخطيط اللوائية، نصّ على إنشاء ٥٨,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في القدس معظمها على أراضي الشطر الشرقي من المدينة.[١٦] وقد تضمّن هذا المخطط جميع المستعمرات المزمع إنشاؤها أو توسيعها في القدس.

وعقب اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، وكردة فعل على ذلك، سلسلة من القرارات الاستيطانية من ضمنها المضي قدماً في تنفيذ مشروع بناء مستعمرة مشروع E1 الاستيطاني الواقع إلى الشرق من جبل الزيتون،[١٧] ونشر عطاءات لتنفيذ ٣٠٠٠ وحدة استيطانية في مختلف أنحاء القدس، وتعجيل إجراءات تحضير مخططات لبناء ٥٣١٠ وحدة استيطانية.

شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة أُطلق عليها اسم "لجنة استكمال الخطط"، تتألف من ٣ أعضاء هم ممثل عن وزارة الداخلية الإسرائيلية وممثل عن اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء وممثل عن اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، من أجل الدفع في اتجاه إقرار أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستيطانية في القدس، وذلك قبل إجراء الانتخابات العامة المزمع عقدها خلال أقل من عام بعد ظهور بوادر تفكك الائتلاف الحكومي، بهدف خلق كثير من الحقائق على الأرض قبل أن تجري أي تغييرات سياسية. والخطط المنوي عرضها على هذه اللجنة من أجل دفعها إلى الأمام تشمل المستعمرات كلها في القدس وفي المنطقة المحيطة بها من الجهات كافة. ويُذكر أن تشكيل مثل هذه اللجنة يتم عادة في حالات نادرة، وبالتأكيد، فإن تشكيل اللجنة لا يعبّر عن النهم الاستيطاني فحسب، بل عن طبيعة القوى الفاعلة في الائتلاف الحكومي أيضاً.[١٨]

ويُذكر أنه منذ سنة ١٩٦٧ تم بناء أكثر من ٥٥,٠٠٠ وحدة استيطانية في المستعمرات الواقعة داخل القدس الشرقية وفق حدود بلدية القدس كما رسمتها إسرائيل. وكي نستطيع تتبّع القرارات الاستيطانية الأخيرة، والتي يمكن تسميتها "وجبة استيطانية ضخمة"، فإنه يجب النظر إلى كل موقع على حدة، لأن لكل منها معانيه وأبعاده.

١ ـ مستعمرة غفعات هامطوس (Giv'at Ha-Matos)

تقع هذه المستعمرة على أراضي كل من قرية بيت صفافا ومدينة بيت جالا على الحدود الجنوبية الغربية للقدس الشرقية، وقد تم العمل على إعداد المخططات المتعددة لهذه المستعمرة منذ أعوام، وجرى أخيراً تقديم المخططات إلى اللجنة اللوائية للتخطيط

والبناء في القدس، والتي أقرّت إنشاء ٢٥٦١ وحدة سكنية، علاوة على المرافق العامة ومن ضمنها فنادق بسعة ١١٠٠ غرفة فندقية، ومباني خدمات ومدارس، على أرض تبلغ مساحتها أكثر من ٩٠٠ دونم، ولم يبقَ من إجراءات لإتمام المشروع بعد إقراره سوى طرح عطاءات التنفيذ.

ويُذكر أن الأراضي التي ستقام عليها المستعمرة تُعتبر، بحسب القانون الإسرائيلي، أملاك غائبين، كما يُعتبر قسم منها أملاكاً خاصة، أمّا القسم الثالث فهو أراض أميرية. وجاء إقرار المشروع بعد أن أعطاهً بنيامين نتنياهو مباركته، بل إنه ضغط على اللجنة لإقراره، وذلك بأن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء تعرف أن هذا قرار سياسي من الطراز الأول. وكانت اللجنة قد أمرت منذ أكثر من ١٠ أعوام بإزالة مجموعة من الكرافانات (بيوت متنقلة) وصل عددها إلى أكثر من ٢٥٠ كرفاناً، وكانت قد وُضعت على قمة التلة المطلة على حي بيت صفافا، وأُسكن فيها في حينه مستوطنون من أصول أثيوبية.

ويجب النظر إلى هذا المشروع كمرحلة أولى من مشروع أوسع، مرحلته الثانية في قيد الإعداد، ويقع إلى الجنوب الغربي من هذه المستعمرة المقامة على أراضي قرية الولجة، والذي سيضيف نحو ٥٠٠٠ وحدة سكنية. إن إنجاز هذا المشروع سيؤدي إلى بتر التواصل الجغرافي بشكل كلي بين القدس وبيت جالا والأجزاء الغربية من بيت لحم، وذلك على شكل بناء متواصل يسد الثغرة المتبقية في الحدود الجنوبية الغربية للقدس، كما سيؤدي إلى إحاطة حي بيت صفافا بالمستعمرات والشوارع الالتفافية المانعة لنموه.

ويضاف إلى ذلك قرار بإضافة ٥٧ وحدة سكنية في مستعمرة جيلو التي تقع إلى الجنوب الغربي من مستعمرة غفعات هامطوس، فضلاً عن إقرار ١١٠٠ وحدة سكنية في المستعمرة نفسها قبل ذلك بأشهر، الأمر الذي سيصل المستعمرتين إحداهما بالأُخرى بشكل متدرج.

وأقرت حكومة نتنياهو أيضاً، في الذكرى ٤٦ لاحتلال القدس الشرقية، ميزانية طارئة لدعم الاستيطان في القدس بمبلغ ٢٢ مليون شيكل (٦ ملايين دولار تقريباً).

٢ ـ مستعمرة رمات شلومو (ريخس شعفاط)

أقيمت المستعمرة على أراضي حي شعفاط في سنة ١٩٩٠ على بعد نحو ٥ كم شمالي أسوار البلدة القديمة، وقد تجاوز عدد المستوطنين فيها ٢٠,٠٠٠ مستوطن، هم من المتدينين الشرقيين التابعين لحزب شاس. وعادت هذه المستعمرة إلى الواجهة من جديد بعد إعلان قرار توسيعها بإضافة ١٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة لها، وهذا المشروع (١٦٠٠ وحدة استيطانية) كان قد طُرح في أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل في ٩ آذار / مارس ٢٠١٠، الأمر الذي اعتُبر في حينه بمثابة صفعة لنائب الرئيس الأميركي، واستوجب إدانة من الإدارة الأميركية، دفعت إسرائيل إلى تأجيل تنفيذ المشروع.[١٩] ومن المهم التذكير بأن تحريك المشروع تم بمبادرة من نتنياهو وليس من المستوطنين. ويُذكر أن مخطط البناء الأخير لم يكن الوحيد الذي صودق عليه في سنة ٢٠١٤، فقد صادقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء ١٠٦٠ وحدة استيطانية تقريباً، على دفعتين: الأولى في حزيران / يونيو وشملت ٤٠٠ وحدة، والثانية في تشرين الأول / أكتوبر بالمصادقة على ٦٦٠ وحدة.

وفي مستعمرة رموت ألون المجاورة لرمات شلومو من الجهة الشمالية الغربية، أقرت لجنة البناء اللوائية بناء ٢٠٠ وحدة استيطانية (شمالي غربي القدس) وذلك في يوم الأربعاء ١٢ / ١١ / ٢٠١٤،[٢٠] على أرض تبلغ مساحتها ٧٦ دونماً؛ ويجري توسيع هذه المستعمرة بالتدريج، إذ تم في شباط / فبراير ٢٠١٤ المصادقة على بناء ٥٦ وحدة سكنية.[٢١] والتوسع الجديد في هذه المستعمرة يتم على حساب أراضي قرية بيت حنينا، فقد بُني جدار فصل عنصري بين قرية بيت حنينا القديمة وبين مستعمرة رموت، ابتلع أراضي القرية وجهزها للتوسع الاستيطاني. كما أن هناك سلسلة من المخططات الاستيطانية التي يجري الإعداد لها، وهي، خلال عدة مراحل، ستؤدي ـ إن تم اقرارها ـ إلى بناء ١٥٦٠ وحدة سكنية استيطانية.[٢٢]

إن توسيع كل من رمات شلومو ورموت بإزالة الفواصل بينهما عبر إضافة مزيد من المباني الاستيطانية، والاقتراب أكثر من قرية بيت حنينا وحي شعفاط، سيؤدي إلى خنق القريتين، وسلب إمكان نمو أي منهما في اتجاه الشرق، وإغلاق كلي لجهة الغرب، الأمر الذي سيعزل القدس عن سلسلة من القرى الفلسطينية الواقعة إلى الشمال الغربي من المدينة، ويحوّل هذه القرى (بيت إكسا؛ بير نبالا؛ الجيب؛ القبيبة؛ بيت عنان؛ بيت لقيا؛ بِدّو؛ قطنة؛ بيت دقو)، إلى جزيرة معزولة ومحاطة بالمستعمرات من الجهات كافة.

ويجري الإعداد أيضاً لبناء مئات الوحدات السكنية في مستعمرة النبي يعقوب الواقعة إلى الشرق من حي بيت حنينا، وربط مشروع البناء الجديد بجسر سيمر من فوق حي شعفاط بهدف الربط بين القدس الغربية وشارع تل أبيب. وهذا المشروع، مع الشوارع الاستيطانية الأُخرى، يساهم في تهميش حي بيت حنينا وتفتيته.

٣ ـ جبل أبو غنيم ـ مستعمرة هار حوما

من المنطلق الاستراتيجي نفسه ـ إغلاق الحدود الجنوبية لمدينة القدس وفصلها كلياً عن مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ـ جاء مشروع مستعمرة هار حوما، وقد أُقر أخيراً إضافة ٤٠٠ وحدة سكنية إضافية إليها. ويُذكر أنه منذ البدء ببناء هذه المستعمرة في سنة ١٩٩٧ لم يتوقف البناء فيها قط، وقد أصبحت مدينة ضخمة، وفيها أبراج سكنية تصل أحياناً إلى عشرين طبقة، وبلغ عدد المستوطنين فيها ٣٠,٠٠٠ مستوطن تقريباً. وتستمر المستعمرة في التهام الأراضي المحيطة بها والتابعة لبيت ساحور وصور باهر، إذ صادقت اللجنة اللوائية في شباط / فبراير ٢٠١٤ على بناء ٣٨٩ وحدة سكنية، وتبعها في الشهر نفسه المصادقة على بناء ٢٢٣ وحدة سكنية، وفي آذار / مارس ١٤٦ وحدة سكنية، وفي أيار / مايو ٥٠ وحدة سكنية، وفي حزيران / يونيو ١٧٢ وحدة سكنية، وفي تشرين الأول / أكتوبر ٧١ وحدة سكنية، وفي الشهر نفسه تمت المصادقة أيضاً على بناء ٤٠٠ وحدة سكنية.[٢٣] وتشكل هذه العملية نموذجاً للاستيطان الهادئ الذي يصعب تتبعه، إذ يوكل إلى كل مقاول البناء على عدة دونمات تكون في الأغلب متباعدة، فتمر من دون ضجيج أو ردة فعل، أو أن القرار الأول يمتص ردة الفعل على ما سيأتي ويتم تمرير الباقي بهدوء.

٤ ـ الاستيطان داخل الأحياء الفلسطينية

ازداد خلال سنة ٢٠١٤ الضغط الاستيطاني داخل الأحياء الفلسطينية،

وأكثر هذه الأحياء تعرضاً لسياسة التغلغل والتفتيت من الداخل، هي قرية سلوان. وللتعبير عن مدى ارتباط حركات الاستيطان في سلوان بالحكومة الإسرائيلية أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي أوري أريئيل عن رغبته في الاستيطان في سلوان دعماً لحركة "إلعاد" الاستيطانية،[٢٤] كما قام الوزير العنصري نفتالي بينت بزيارة البؤر الاستيطانية التي تم الاستيلاء عليها.[٢٥] وبالتالي لم يعد من المقنع الاستمرار في استعمال مصطلحات مثل "حركات الاستيطان المتطرفة" كأنها جسم لا يعبّر عن الحكومة الإسرائيلية، بل إن هذه الحركات هي من أذرع الحكومة وبتمويل منها.

وتقوم جمعية "إلعاد" الاستيطانية منذ أكثر من عقدين بمحاولات حثيثة لتغيير الوضع الديموغرافي في سلوان[٢٦] الواقعة خارج الأسوار مباشرة إلى الجنوب من المسجد الأقصى، فقد استطاعت تأسيس سلسلة من البؤر الاستيطانية على امتداد الجزء الغربي من سلوان الذي يسمى وادي حلوة ويقع قبالة باب المغاربة (البوابة الجنوبية للمدينة المسورة). كما تعمل هذه الجمعية الاستيطانية على تطوير الرواية التاريخية التوراتية اليهودية في المواقع الأثرية في سلوان حيث تقع خرائب القدس اليبوسية التي يطلَق عليها اسم "مدينة داود"، وهي الجمعية نفسها التي أوكلت إليها الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي مهمة إدارة الحديقة (القومية) الأثرية، والتي تقوم بتمويل الحفريات الأثرية وأعمال حفر الأنفاق في المنطقة.[٢٧]

تستخدم "إلعاد" كل الوسائل المتاحة وغير المتاحة ـ "القانونية" وغير القانونية ـ للاستيلاء على العقارات في سلوان بهدف خلق أغلبية يهودية في الحي، وهي تستخدم في عمليات الشراء إمّا سماسرة محليين وإمّا خارجيين، ويجري ذلك عبر شركة مسجلة في الولايات المتحدة وتحمل اسم كاندل فايننس (Kendall Finance).[٢٨] لقد استطاعت جمعية "إلعاد" تحويل قضية الاستيطان في سلوان إلى نقطة إجماع إسرائيلية، وذلك بعد أكثر من عشرين عاماً من العمل المتواصل، وتنظيم الجولات الميدانية لجميع أطياف المجتمع الإسرائيلي، وإثبات العلاقة التاريخية بين اليهود وسلوان. وعلى الرغم من فشل العمل الأثري على مدار أكثر من ١٥٠ سنة في إثبات ذلك، فإن رواية "إلعاد" لتاريخ الموقع، أصبحت هي "الرواية الوطنية".[٢٩]

لقد نجحت هذه الجمعية بالسيطرة على ٢٩ بؤرة استيطانية تتضمن نحو ١٠٠ وحدة سكنية، إذ إنها سيطرت في ٢٠١٤/٨/٢٩ على ٢٥ وحدة سكنية موزعة على ست بنايات، وسبق ذلك بأيام وجبة أُخرى من السيطرة على مزيد من العقارات وصلت إلى ٣٦ شقة.[٣٠] وجرّاء ذلك وما سبقه من استيطان، فإن هناك الآن في سلوان عدة مئات من المستوطنين الذين يصعب حصر عددهم بدقة نظراً إلى حركة ذهابهم وقدومهم المستمرة، ولأن أغلبيتهم من طلاب المعاهد الدينية. ويقطن في سلوان أكثر من ٣٠,٠٠٠ فلسطيني.

وفي سلوان كل شيء مباح: الآثار فوق الأرض تدمَّر لإنشاء مراكز استيطانية في مقابل باب المغاربة، فكونها آثاراً رومانية وبيزنطية وأموية وعباسية، فإن إسرائيل ترى أن لا ضرورة لها لأنها لا تساهم في الرواية التوراتية؛ الآثار تتحول إلى معابد دينية وقومية لا يمكن الاستغناء عنها (مدينة داود)؛ الأنفاق تُحفر كي تتصل المستعمرات بساحة البراق؛ الاستيطان

يجري تطبيقاً لحق اليهود في العودة إلى مبان باعوها وهجروها منذ قرن من الزمان (حارة اليهود المهاجرين من اليمن)؛ العقارات تصادَر بحجة أنها أملاك غائبين وأهلها إمّا يسكنون في الضفة الغربية، وإمّا في الضفة الشرقية.[31]

والوضع لا يبدو أفضل في باقي أحياء المدينة المستهدفة بالاستيطان، وخصوصاً تلك التي تقع ضمن ما يسمى "الحوض المقدس" المكوّن من البلدة القديمة ومحيطها، فقد صادقت بلدية الاحتلال في ٢٠١٤/٨/٢٨ على إقامة مدرسة دينية يهودية في حي الشيخ جراح، وهي مبنى يتكون من تسع طبقات ويقع في قلب الحي الفلسطيني. وتقع هذه المدرسة في وسط المنطقة التي احتلت الأخبار خلال الأعوام الماضية، وما زال الضغط على سكان الحي مستمراً بهدف إجلاء نحو ٢٥ عائلة فلسطينية أُخرى من الحي.[32]

وفي حي الشيخ جراح أيضاً شارفت أعمال بناء ٣٢ وحدة استيطانية في موقع فندق شبرد على الانتهاء. ويُذكر أنه تمت السيطرة على الموقع في سنة ٢٠١١ بحجة أنه أملاك غائبين، علماً بأن ملكية المبنى تعود إلى مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في أثناء فترة الانتداب البريطاني الحاج أمين الحسيني. ولم يمنع إسرائيل من الاستيلاء على هذا العقار والأرض المحيطة به وجودُ ورثة في القدس، هم أحفاد الحاج أمين.

وفي البلدة القديمة، وعلى الرغم من تراجع حركة الاستيلاء على العقارات الفلسطينية، فإن المحاولات لا تزال جارية، ويتم الآن الاستثمار في الأنفاق تحت البلدة القديمة، حتى بات هناك مدينة بديلة تحت الأرض يسيطر عليها المستوطنون باسم التاريخ والآثار. كما أن حركة البناء في ساحة حائط البراق (أنقاض حارة المغاربة) قطعت شوطاً طويلاً خدمة للاستيطان وتهويد الوجه الحضاري للبلدة القديمة.

وتؤدي "الحدائق الوطنية" دوراً في السيطرة على الأرض والسكان، فهناك مخططات كثيرة قطعت عدة مراحل من التخطيط والتنفيذ، سواء تلك التي ستقام على أنقاض حي البستان في سلوان، أو تلك المزمع تشيدها على أراضي العيسوية والطور، أو التي تقع في وادي الربابة.

IV ـ خاتمة

إن الشعور العام الذي يسود سكان القدس هو أن الاستيطان طوّقهم من جميع الجهات، وفصلهم تماماً عن باقي الضفة الغربية، وقد تم تدعيمه بجدران الفصل العنصري ونقاط التفتيش (المعابر) والأسلاك الشائكة، كما أنه فصل الأحياء الفلسطينية بعضها عن بعض، وفكك التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة وألحقها كلياً بإسرائيل. وقد انتقل الاستيطان إلى داخل الأحياء، بل إلى داخل البيوت نفسها، إذ بات بعض المستوطنين يسكن العمارة نفسها أو الحوش.

احتفل الاحتلال الإسرائيلي بإنجازاته في القدس، وعبّر عن ذلك بإقامة العروض الفنية والموسيقية في أزقة البلدة القديمة التي أحكم سيطرته عليها عبر الوجود الأمني المكثف ومئات كاميرات المراقبة، الأمر الذي أشعر، ولا يزال يُشعر الإسرائيليين بحرية مطلقة في استباحة المدينة بجميع مكوناتها، فباتوا يتصرفون كأنهم يملكون مقدراتها.

وعبّر كثيرون، خلال الأعوام الماضية، عن خشيتهم من أن الهوية الوطنية

الفلسطينية في القدس تآكلت أو في طريقها للتآكل، وأن سياسة الأسرلة والتهويد أصابت المقادسة بمقتل، ويبدو أن الاحتلال أقنع نفسه أيضاً بهذه النتيجة بعد تسخير جميع الأدوات لمصلحته على مدار ٤٦ عاماً، حتى تحول قادة إسرائيل إلى جوقة واحدة تردد عدم رغبة سكان القدس من الفلسطينيين في الانضمام إلى السلطة الوطنية، وأنهم يفضلون البقاء تحت الحكم الإسرائيلي، "استمتاعاً بالرخاء الذي يوفره الاحتلال."

لكن الانتفاضة الأخيرة، قلبت جميع الموازين، وبالتأكيد مقاييس الانتماء كافة. لقد أظهر فلسطينيو القدس صلابة نضالية غير متوقعة، وأبدعت حركة الشباب أشكالاً نضالية في غاية الجرأة والتحدي، أجبرت سلطات الاحتلال على تحويل "القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل" إلى ثكنة عسكرية تكدس فيها الجند، وبات من غير المريح لأي إسرائيلي العيش فيها. فقد ألغت مدارس تل أبيب وحيفا زيارة الطلاب المبرمجة إلى القدس، وغطت الطائرات من دون طيار والهليكوبترات والمناطيد سماء المدينة المقدسة، ولم يعد حي من أحياء المدينة الممزقة بمعزل عن النضال اليومي، ووُضعت المكعبات الأسمنتية على مداخل كثير من أحياء المدينة وحوّلتها إلى غيتوات، ولم يعد القطار وسيلة سفر آمنة، ولم تعد القوات الموجودة في القدس كافية، بل زُجّ بمزيد من القوات من خارج المدينة في المعركة.

انتفض أهل القدس ضد السياسات العنصرية الإسرائيلية كلها، فهم يشكلون (بحسب الإحصاءات الإسرائيلية) أكثر من ٣٨٪ من سكان "القدس الموحدة"، لكنهم لا يتلقون أكثر من ٥٪ من الخدمات، وأقل من ذلك رخص بناء، حتى باتوا يعيشون في أحياء من الصفيح، تطوقهم المستعمرات من كل حدب وصوب، وتلاحقهم السياسة العنصرية في كل صغيرة وكبيرة، ويزداد وضعهم سوءاً يوماً بعد يوم. وجاء الاعتداء على الأقصى وعنجهية اليمين العلماني والديني تتويجاً لذلك كله، فانتفضت المدينة لكرامتها، وأثبتت من جديد أن جميع أدوات قمع المستعمِر لن تجدي نفعاً، وأن أسطورة توحيد القدس التي اخترعها الاحتلال ما هي إلاّ أكذوبة، وأن القدس كانت وما زالت مقسمة. ■

المصادر

١ بشأن مقتل الطفل أبو خضير وردة الفعل المباشرة التي اجتاحت أحياء القدس، انظر الموقع الإلكتروني "دنيا الوطن"، في الرابط التالي:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/07/04/562071.html

٢ فيما يتعلق باعتقال الأطفال في القدس، انظر الموقع الإلكتروني "فلسطين أونلاين"، في الرابط التالي:
http://felesteen.ps/details/news/109523/

٣ انظر صحيفة "الأيام"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=250357&date

٤ وصل عدد مَن حُرموا من حق العيش في القدس من الفلسطينيين ١٥,٠٠٠ مواطن مقدسي تقريباً.

٥ انظر: "Report: 78% of East Jerusalem Palestinians live in poverty"، في صحيفة "هآرتس" في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.haaretz.com/news/national/report-78-of-east-jerusalem-palestinians-live-in-poverty-1.431384
وقارن ذلك بتقرير "الرباعية الدولية" في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.quartetrep.org/quartet/pages/east-jerusalem

٦ انظر تقرير جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل" لسنة ٢٠١٢:
"Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies that Created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market"
في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2012/05/The-Poverty-Policy-in-East-Jerusalem_ACRI_May-2012_ENG.pdf

٧ بشأن الأغوار والاستيطان والمصادر الطبيعية والسكان الفلسطينيين، انظر: عبد الستار شريدة، "الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب: دراسة ميدانية" (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠)، في الرابط الإلكتروني التالي:
www.asharqalarabi.org.uk/markaz/ag-10.doc

٨ انظر: نواف الزرو، "خطة ألون تبتلع القدس والخليل والأغوار حتى النهر..!"، صحيفة "العرب اليوم" الأردنية، وقد أعاد نشرها موقع "المركز الفلسطيني للإعلام" في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=131137

٩ بشأن مشروع هذه البلدة والمراحل التي وصلت إليها الإدارة المدينة الإسرائيلية، انظر موقع وكالة "فلسطين اليوم" في الرابط الإلكتروني التالي:
http://paltoday.ps/ar/post/216014
وكذلك صحيفة "القدس العربي" في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=43593

١٠ طلب الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف نفتالي بينت من نتنياهو بتاريخ ٨ / ٤ / ٢٠١٤، ضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل، وهي كما وردت في الرسالة: أريئيل، ومعاليه أدوميم، وكفار عتسيون، وعوفرا، وبيت إيل (تقع الأخيرتين إلى شرقي وجنوبي شرقي رام الله على التوالي)، ومستعمرات أُخرى، وذلك رداً على رفض السلطة الفلسطينية الاعتراف بيهودية الدولة. انظر رسالته بالعبرية في الرابط الإلكتروني التالي:
http://safa.ps/details/news/126338

وآخر التطورات بهذا الشأن هو العمل على سن قانون جديد يقضي بتطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، الأمر الذي يعني في حقيقة الأمر الضم الفعلي للمستعمرات. وقد مر القانون على لجنة التشريعات في الكنيست يوم الأحد ٩ / ١١ / ٢٠١٤، وعليه أن يمر بالقراءات المختلفة داخل الكنيست. وللمزيد عن الموضوع راجع صحيفة "الأيام" الفلسطينية في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=250736
ومن الجدير ذكره أن ضم القدس في حزيران / يونيو ١٩٦٧ تم عبر تطبيق القانون الإسرائيلي المتعلق بها، ولم يتم استعمال اصطلاح "الضم". وأخطر ما في القانون أنه يُعتبر ضماً فعلياً لكل الأراضي المحتلة إلى إسرائيل.

١١ بشأن هذه الكتل، انظر: نظمي الجعبة، "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد واشكال السيطرة على الأرض"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩١ (صيف ٢٠١٢)، ص ٥٩-٨٣.

١٢ انظر وكالة "فلسطين ٢٤"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.pal24.net/ViewNews.aspx?ID=44777

١٣ انظر ترجمة المقالة في صحيفة "الأيام"، ٢١ / ٧ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=235870&date=3/21/2014

١٤ لأول مرة يجري تسريب وثيقة أوروبية عبر الصحافة الإسرائيلية تتضمن وضع خطوط حمراء لإسرائيل ومن ضمنها مسألة المستعمرات في القدس ومحيطها، ويبدو أن العمل على هذه الوثيقة بدأ بعد إعلان إسرائيل مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي التي تقع غربي بيت لحم، وذلك لتوسيع الكتلة الاستيطانية كفار عتسيون، الأمر الذي يعني خنق مجموعة من القرى الفلسطينية الواقعة غربي بيت لحم وكذلك قطع التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم والخليل، وبالتالي تشكيل كتلة استيطانية ضخمة. بشأن ذلك، انظر موقع وكالة "معاً" الإخبارية، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=735041

١٥ انظر على سبيل المثال البيان الصادر عن صائب عريقات بعد سلسلة الإعلان بشأن بناء في المستعمرات بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣، والمنشور في موقع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://nad-plo.org/userfiles/file/Press%20release/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%A8%20%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA.pdf

١٦ بشأن المخطط انظر مقابلة خليل التفكجي مع "اليوم السابع"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.youm7.com/story/2013/9/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D8%AC%D9%89__%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7_2020_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%AF%D9%89_%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%81_%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA/1274991#.VGsh3DToTuQ

١٧ انظر: "Netanyahu Brushes off World Condemnation of Settlement Plans"، في موقع وكالة "رويترز" الإلكتروني في الرابط التالي:
http://www.reuters.com/article/2012/12/02/palestinians-israel-idUSL5E8N27X120121202

١٨ انظر: عبد الرؤوف أرناؤوط ، "لجنة إسرائيلية خاصة لدفع خطط بناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في القدس"، "الأيام" (رام الله)، ١١ / ١١/ ٢٠١٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=205432&date

١٩ صرّح نتنياهو في حينه بأن هذا المشروع لن يتم تنفيذه قبل ثلاثة أو أربعة أعوام، وفقاً لآليات العمل الإداري في إسرائيل والمتعلق بالبناء، وفعلاً هذا ما حدث.

٢٠ "فلسطين اليوم"، ١٢ / ٤ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://paltoday.ps/ar/post/221001

٢١ انظر صحيفة "القدس"، "لجنة التخطيط الإسرائيلية تصادق على رخص بناء ٥٦ وحدة سكنية في مستعمرة رموت"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/240948

٢٢ المصدر نفسه.

٢٣ وردت هذه الأرقام في تقرير إحصائي لمعهد الأبحاث التطبيقية ـ أريج، ويمكن العودة إلى التقرير في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.poica.org/preview.php?Article=7166

٢٤ "فلسطين الآن"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://paltimes.net/details/news/75718
ويذكّرنا هذا الأمر بقيام أريئيل شارون بالاستيطان في البلدة القديمة، دعماً لفكرة الاستيطان فيها وإضفاء "الشرعية عليها".

٢٥ انظر صحيفة "الشرق الأوسط" في الرابط الإلكتروني التالي:
http://share.aawsat.com/home/article/193116

٢٦ أُنشئت أول بؤرة استيطانية في سلوان في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١، وذلك عقب مؤتمر مدريد للسلام.

٢٧ انظر: نظمي الجعبة، "القدس بين الحفريات والاستيطان"، "حوليات القدس"، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٣)، ص ٥ ـ ١٧.

٢٨ بشأن عملية السيطرة على أحد العقارات في القدس، والتي قامت بها الشركة المذكورة، انظر:
Associated Press (AP) , "Apartment Takeovers in East Jerusalem Spark Anger"
في الرابط الإلكتروني التالي:
http://bigstory.ap.org/article/99ec17342fd748d7bc2d990d61789266/apartment-takeovers-east-jerusalem-spark-anger

٢٩ انظر مقالة الصحافي الإسرائيلي ميرون رابوبورت بتاريخ ٢٠١٤/١١/٤، في صحيفة "هآرتس"، والتي تُرجمت ونُشرت في شبكة "هنا القدس للإعلام المجتمعي"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.honaalquds.net/ar/article/6146/#.VGN39PmUfPp

٣٠ انظر: "Israeli Settlers Takeover 25 Homes in E. Jerusalem: Residents"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://news.yahoo.com/israeli-settlers-over-25-homes-e-jerusalem-residents-224044530.html

٣١ بشأن وادي حلوة في سلوان، انظر:
"In Silwan, the Settlers are Winning - Big Time", +972 Magazine
في الرابط الإلكتروني التالي:
http://972mag.com/in-silwan-the-settlers-are-winning-big-time/97214

٣٢ بشأن قصة الحي بالتفصيل، انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ـ الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://unispal.un.org/pdfs/OCHA_SheikhJarraha.pdf